المجلة المغاربية للمخطوطات
المجلد 18 العدد 01 السنة 2022 ص ص 390-424
ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

خصائص سيرورة البناء السوسيو تاريخي للمجتمع المدني ودوره في تفعيل التنشئة السياسية

Characteristics of the process of socio-historical construction of civil society, and its role in activating political upbringing

ياسين مشتة [1]
[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر
yassine.mechta@yahoo.com
الطالبة صادق إيمان [2]
[2] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر
sadek.imane@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/08 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر: 2022/12/31

Abstract:

The present work aims to demonstrate the important role played by civil society in education and awareness, to encourage citizens to participate fully in the management of public affairs, and to instil in them cultural values, which can contribute to the development of active citizenship and democratic alternation. it also aims to determine in nature the constraints that have hindered the emergence of a participatory political culture. The latter can contribute to the development of political participation, accelerating the process of democratic transition, encouraging the creation of civil society organizations and good democratic

المؤلف المرسل: ياسين مشتة.
البريد الالكتروني: yassine.mechta@yahoo.com

practices. Civil society in Algeria is in an emerging phase, interest in it, in terms of it and analysis, can help it play its role in participation in legislation and monitoring of elections and public policies.

Keywords:

Civil society; active citizenship; public policy ; Culture Party Politics; Election.

الملخص:

يهدف هذه المقال إلى إبراز دور المجتمع المدني في التوعية بالأهمية التي أصبحت تكتسبها مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة محليا ووطنيا، وترسيخ ثقافة المواطنة النشطة من جهة، وتحديد طبيعة المعوقات التي تحول دون ترسيخ ثقافة سياسية مشاركة لدى النخبة والجماهير من جهة اخرى هذه الثقافة المشاركة من شأنها أن تسهم في تكريس الممارسة الديمقراطية وتنمية المشاركة السياسية وتشجيع تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتجددها، وتحقيق التحول الديمقراطي، إن المجتمع المدني في الجزائر نشئ يحتاج إلى دراسة وتحليل تساعده في تشخيص واقعه، وتمكينه من اختبار الاليات المناسبة التي تؤهله للمشاركة بفاعلية في عملية التشريع، وممارسة دوره الرقابي الحيادي على الانتخابات، والسياسات العامة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني؛ ثقافة سياسية مشاركة؛ المواطنة النشطة؛ السياسات العامة؛ الانتخابات.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

1. مقدمة:

يعد المجتمع المدني من المفاهيم التي شهدت تداولا واسعا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والاجتماعي والسياسي، وبرغم انتشاره، إلا أن الاختلافات مازالت قائمة حول تعريفه، وتحديد البنى والتكوينات التي تندرج تحته، وكذلك دوره وعلاقته بالدولة بحكم أنه يحتل مكانة وسطية بينها وبين المجتمع، كما أنه من المفاهيم التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور كونه مفهوم غربي النشأة، أسهمت في سياسته مدارس فكرية

وإيديولوجية متعددة، في إطار الحضارة الغربية، وذلك عبر عدة مراحل تاريخية كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني والنشطين في فضائه لفهم خلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة وتجارب ترتب، عنها فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة.

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في منتصف القرن العشرين، ما أفضى إلى تحول جوهري في علم السياسة من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي، وفي ضوء ذلك شاع الاقتراب الثقافي لتفسير الاختلاف في أنماط القيم والاتجاهات والمعتقدات من بلد إلى آخر، وداخل البلد نفسه، وبدا أن ثمة ارتباطا بين الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، وطبيعة النظام السياسي القائم في هذا المجتمع، فضلا عن تأثيرها في الاستقرار السياسي.[1]

إن جوهر ودور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، إضافة إلى دوره فيخلق

ثقافة المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي، والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى، وهذا من منطلق أن وجود مجتمع مدني فاعل يسهم في إرساء ثقافة سياسية مشاركة ويساعد على التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية.

أولا: المجتمع المدني

1. تعريف المجتمع المدني:

يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها، هل التنظيمات تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة المالية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها، بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[2]

ويذهب البعض إلى تحديد مفهوم المجتمع المدني من خلال عدد من المؤشرات الإجرائية التي تميز مؤسساته، ومنها على سبيل المثال: أنها تلك التنظيمات التي تحتل موقعا وسطا بين العائلة والنظام القيمي الأخلاقي في المجتمع من جهة والدولة ومؤسساتها وأجهزتها من جهة أخرى.[3]

ويعرفه ستيفن ديلو بأنه:" الأشكال العديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حية مستقل يوفر للأفراد، حرية تقبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها جمعات متنوعة، ويستطيع الأفراد الانضمام إليها "[4]

بينما يرى ريمون هينيبوش بأنه: "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".[5]

وبصفة عامة، يعرف المجتمع المدني إجرائها بأنه مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتوسط المجال العام بين الأسرة والدولة، والتي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها، أغراض سياسية: المشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية: الدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية: نشر الوعي الثقافي الذي تهدف إليه اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية الاجتماعية.

2-**أركان المجتمع المدني**: يفترض المجتمع المدني توافر ثلاثة أركان أساسية هي:

أ- **الركن الأول:** الإرادي الحر، يتكون المجتمع المدني بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث، والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم[6]

ب- **الركن الثاني:** التنظيم الاجتماعي، يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات، تفهم أفرادا اختاروا عضويتها بمحض إرادتهم، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها ممن يؤسسون التنظيم أو الذين ينضمون إليه

لاحقا، إذ أن شروط العضوية وحقوقها وواجباتها قد تتغير لاحقا، ولكن التنظيم والهيكلة.

يبقى، وهذا التنظيم المؤسساتي هو ما يميز المجتمع المدني عن بقية التكوينات الأخرى في المجتمع .[7]

ج- **الركن الثالث:** الركن الأخلاقي والسلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، والتي تتمثل فيما يمكن تسميته بـ: **الثقافية المدنية.**[8]

3-**محددات فاعلية المجتمع المدني:**

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والتي اهتمت بالمجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "صموئيل هانتغتون"، والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

القدرة على التكيف في مقابل الجمود: يقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل في سواقها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فعالية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها[9]، ومنها مؤشرات فرعية متمثلة في التكيف الزمني، التكيف العملي، والتكيف الوظيفي.

الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: تعني به ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة وتابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات والأفراد، حيث

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

يسهل السيطرة عليها، وتوجيه لشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر[10].

ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني من الدولة من خلال المؤشرات التالية:

الاستقلال المالي المؤسسات المجتمع المدني: يظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات.

الاستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية،طبقا للوائحها وقوانيتها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة، وكذا مدى تدخل الدولة في عملية تأسيس ونشأة مؤسسات المجتمع المدني .

التعقد في مقابل الضعف التنظيمي: تعني بذلك تعدد هيئاتها التنظيمية والانتشار الجغرافي الواسع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلما كان عدد الوحدات الفرعية كبيرا ومتنوعا كانت قدرة المؤسسة على الاستمرار أكبر

التجانس في مقابل الانقسام: يقصد بذلك عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارسة نشاطاتها، فكلما كانت الصراعات داخل المؤسسة تتعلق بنشاطها وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة .[11]

وكلما كان مصدرها أسباب شخصية وكانت طريقة حلها عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.إن الحديث عن التجانس لا يعني أن تشكل مؤسسات المجتمع المدني وحدة لا تباين فيها، فغياب التباين والتنوع والاختلاف يجعل المؤسسة تنظيما جامدا لا حياة فيه

2- المجتمع المدني والثقافة السياسية الديمقراطية: لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني بمعزل عن الثقافة السياسية الديمقراطية، فالعلاقة بينهما علاقة تلازم تبرزها الوظائف الأساسية للمجتمع المدني المتمثلة في:

أ-التنشئة السياسية: تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني تجاه الأفراد الذين ينتمون إلى هذه التنظيمات من خلال تدريبهم على أسمى المشاركة السياسية السليمة والقيم الثقافية الديمقراطية التي تحكم هذه المشاركة على مختلف المستويات. هذه التنشئة يمكن أن تأخذ شكل تطوير وعي الأفراد فيما يتعلق بقضايا وأحداث النسق المحيط، سواء كان محليا أو عالميا، أو تنشئة

الأفراد حتى يطوروا اتجاهات أو مواقف باتجاه أحداث بعينها. هذا بالإضافة إلى تأهيلهم وتدريبهم على أسم المراقبة وأصول المساءلة, حتى يتحقق الأداء السليم والسوي على مستوى تنظيمات المجتمع المدني [12] ، وبذلك يتأكد دور المجتمع المدني في نشر الثقافة المدنية الديمقراطية من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على القيم الديمقراطية القيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات وقبول الاختلاف والتنوع، والنزوع للعمل الجماعي)، وتدريبهم عليا عمليا من خلال الممارسة اليومية .[13]

ب إرساء ثقافة المشاركة الايجابية: يساعد العمل التطوعي في تنمية قيم المشاركة والتعاون بين المتطوعين أنفسهم لإنجاز الأعمال التطوعية، وبينهم وبين أفراد المجتمع الذين يسمعون لمساعدتهم، فيعطي بذلك فرصة للأفراد من المشاركة في إيجاد الحلول للمشاكل التي يعانون منها، وبذلك يمهم التطوع فيتحمل المسؤوليات في المجتمع خدمة له، والقصد من المشاركة إسهام المواطنين

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

طواعية في الجهود التنموية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل في الأعمال التطوعية بهدف التنمية، وتعمل المشاركة على تحقيق الانتماء وتزيد من ثقة المجتمع بنفسه، كما تغرس مبدأ التعاون المواجهة المشاكل وتحسين ظروف معيشة الأفراد والارتقاء بمستوى الخدمات[14]، كما أن التطوع يسمح :بالاطلاع على ما يدور في المجتمع من فعاليات والمشاركة فيها، ويعودهم على ممارسة الديمقراطيات والقيادات الجماعية والسوري في أمورهم، وتحقيق التعاون فيما بينهم، والمساهمة في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات التي تهم مستقبلهم التنموي والمشاركة في تنفيذها،

ج-**تجميع المصالح والتوفيق فيما بينها**: من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع، وتحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، واكتساب قدرة متزايدة على التفاوض حولها مع الأطراف الأخرى، وبهذا فإن وظيفة تجميع المصالح التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني لا تقتصر نتائجها على العمل المباشر لهذه المؤسسات، بل تمتد إلى المجتمع فتوفر لأعضائه هذه الخبرات الهامة الضرورية(خبرة صياغة الأهداف والمطالب، وخبرة التحرك الجماعي وخبرة التفاوض والوصول إلى حلول وسط) للممارسة الديمقراطية السياسية.[15]

د. **تحسم وحل الصراعات سلميا**: إذا كانت الديمقراطية هي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية فإن حل النزاعات بين الأعضاء بوسائل ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية، وعندما ينجح

الأعضاء فيحل نزاعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية تشمل هذه السيرة والثقافة الاعتراف بالأمر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض[16]

هـ- **إفراز القيادات الجديدة:** تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بياء في تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسؤوليات التي توكله الهم، وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسؤولية، وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتولى فيها مسؤوليات قيادية في القاعدة الأساسية التي يخرج منها قيادات المجتمع المحلية والوطنية ابتداء من أعضاء المجالس الشعبية المحلية إلى القيادات البرلمانية في المجالس التشريعية إلى قيادات الأحزاب السياسية على كل المستويات، وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدني في دفع التطور الديمقراطي بالمجتمع وإنضاجه من خلال ممارستها لوظيفة إفراز القيادات[17].

ثانيا: الثقافة السياسية:

1- تعريفها: تعددت التعريفات والمفاهيم التي تناولت الثقافة السياسية، وهذا بتعدد الدراسات وكذا الاتجاهات والاهتمامات الخاصية لكل باحث تعرف بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية الاجتماعية والسياسية، وتقرد مكانا متميزا للمعتقدات السياسية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث التصرف السياسي في إطاره، والتي

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

تنظم التفاعلات بين الحكام والمحكومين، وهي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين، وهي بمجموع عناصرها تكون تركيبا منظما وينطوي على طبيعة سياسية.[18]

وتنطوي الثقافة السياسية على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي، أو بتعبير آخر إنها تتعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة، ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة الفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بلية سياسية معينة[19]

وتتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها، إنها تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال المعقد للسياسي، وذلك من خلال تهيئة حد أدنى من المعالم، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة.[20]

ويعتبرها رشد حافظ سالم بأنها فرع متخصص من ثقافة عامة، تشير إلى مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي لها ارتباط بالسياسة في أي مجتمع، وتتضمن هذه الاتجاهات والقيم والمعتقدات ممارسات عملية حول ما يحدث فعلا في المجتمع والمعتقدات، والقيم التي قد يكون لها صلة بالسياسة. بالرغم من أنها ليست سياسية أصلا[21].

ويري كمال المنوفي أن الثقافة السياسية تعتبر جزءا من ثقافة المجتمع، حيث تشير إلى المعتقدات والفهم والمشاعر والتوجهات وأنماط الملوك المتعلقة بالنظام السياسي في المجتمع، ومن ثم فإن الثقافة السياسية لدى الجماهير تختلف عن تلك المائدة بين النخبة الحاكمة، كما أنها تختلف من نظام سياسي لآخر، فعادة ما يكون المجتمع ذو النظام التعددي أكثر ميلا لدعم قيم التعدد والتنوع الثقافي والإثني والديني والسياسي، والتأكيد على أهمية المؤسسات الديمقراطية، أما النظم الشمولية فتكون أكثر اهتماما وتأكيدا على قيم الطاعة والرضا[22]

2-أهميتها:

تبرز أهمية مقاربة الثقافة السياسية في ارتباطيا بالسياسات والسلوكيات المنهجية وتدرس كونها بمثابة معايير توجه مواقف الجمهور وصانعي القرار وسلوكاتهم، ولأنها تعبر عن تفضيلات مختلفة للأفراد، فقد يعطي فرد ما أولوية عالية للحرية والانسجام الاجتماعي، ويفضل السياسات المعززة لهذه القيم، في حين يعدد فرد آخر على الاستقلالية والتميز الاجتماعي والعلمي في توجيه أفعاله، فالشخصية توجب الاختيار بين القيم.

ويمكن القول بأن أهمية الثقافة السياسية تتمثل في المجال السياسي من الثقافة العامة حيث أنها تمثل جانبا من هذا المجال، وهي بهذا المعنى جزء لا يتجزأ من تلك الثقافة التي تحمل الخصائص ذاتها تؤثر فيها وتتأثر بها. وإن هذه الأهمية متعلقة بالحياة السياسية وعلاقتها بالحاكم والمحكوم من خلال عناصر الثقافة السياسية المتمثلة أساسا في القيم والمعايير والمواقف والاتجاهات .[23]

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

3-أنواع الثقافة السياسية وخصائصها:

أ-**الثقافة السياسية الرعوية**: في هذا النوع من الثقافات الفرد لا يعرف شيئاً عن العناصر التي تساهم في عملية مدخلات ومخرجات اللبق السياسي، كما لا يدرك فيها أي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي أيضا لا يكون أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام، وكذلك حول البني والقادة السياسيين، كما لا توجد لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآرائه السياسية. عادة ما يسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة، والولاءات في مثل هذا النوع من

ولاءات للجماعات الفردية والأولية وليس للأمة والمجتمع كالولاء للقبيلة أو الثقافة العائلة أو العرش[24].

ب **الثقافة السياسية الخاضعة**: يحدث في ظل هذا النوع من الثقافية حصول كثير من التوجهات نحو نظام سياسي متميز واتجاه مخرجاته، ولكن تميل التوجهات نحو مواضيع المدخلات، على وجه الخصوص، ونحو الذات كمشار كفاعل إلى الصفر، كما هو مبين في الجدول رقم 01 أدناه. إن العلاقة نحو النظام على المستوى العام ونحو مخرجاته في علاقة استسلام أساسا، وتحمل الرعايا على طاعة القانون والولاء وعدم السؤال وعدم المشاركة.

في ظل هذه الثقافة قد يدرك الفرد المؤسسات الديمقراطية ولكن لا يمنحها الشرعية، فالحكومة ينظر إليها على أنها عالم غامض ومفهوم فقط من قبل أصحاب المنزلة العالية وأصحاب التعليم العالي، وغالبا ما يسود المجتمعات

التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان والعملية لإدارة النزاع .[25]

ج-**الثقافة السياسية المشاركة**: يدرك أعضاء المجتمع في مثل هذه الثقافة بشكل واضح وجود النظام السياسي والبني والقادة والمقترحات السياسية المنخرطة في عمليات تسلم الطلبات الشعبية وصنع القرارات، وقد يتوجه الأفراد برغبة أو بدون رغبة نحو النظام السياسي وعملية المدخلات والمخرجات. وكما يدرك أعضاء المجتمع، ضمن هذه الثقافة لحقوقهم وواجباتهم ودورهم في التأثير على الحكومة، وقد تتراوح مشاعرهم وتقويمهم نحو هذا الدور بين القبول والرفض ومن الخصائص الأخرى للثقافة المشاركة هو توجه عواطف المواطنين نحو الشعور بالولاء، في المقام الأول، للأمة وممثليها الحكومة، وانخفاض مستوى العنف السياسي وسيطرة الإجراءات المدنية لإدارة النزاع، وشيوع الثقة السياسية بين الجماعات الاجتماعية بنسبة عالية، والإقرار بشرعية نظام الحكم[26].

لا يفترض هذا التصنيف الثلاثي للثقافة السياسية أي توجه واحد منها يحل محل التوجهات الأخرى، فلا تمنع ثقافة الخضوع من انتشار التوجهات نحو البني الأولية والوثيقة للمجتمع، وعلى المستوى نفسه، فلا تزيل ثقافة المشاركة أنماط التوجه الخضوعي والرعوي، إن إضافة توجهات المشاركة إلى التوجهات الخاضعة والرعوية لا يترك الأخيرة بدون تغيير، ويرجع عدم وجود ثقافة من نوع واحد بشكل خالص إلى قصور في التنشئة الاجتماعية السياسية، وإلى تفضيلات شخصية، وكذلك إلى حدود في الذكاء أو في فرص التعلم[27]

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

إن القول بعدم وجود ثقافة سياسية من نوع واحد مطلق، يدفع للحديث عن أنواع الثقافات المزيجة، ومنها على سبيل الذكر: الثقافة الرعوية الخاضعة،والثقافة الخاضعة المساهمة، والثقافة الرعوية المشاركة[28]

الثقافة	النظام كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوية	0	0	0	0
خاضعة	1	0	1	0
مشاركة	1	1	1	1

المصدر: رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السنوات السياسي، من 160.

أ- **أبعاد الثقافة السياسية:**

- **البعد المعرفي**: يشير هذا البعد إلى تلك المعارف والمعلومات السياسية وغير السياسية الموجودة لدى المواطنين بخصوص القيادات والمؤسسات والقضايا السياسية، ويعتبر هذا البعد ضروري حيث يؤدي إلى وجود علاقة بين الفرد والمؤسسات والقضايا السياسية، وكذا بينه وبين النظام السياسي القائم، حيث تختلف درجة المعرفة بين الأفراد ومجال اهتمامهم واتساعه، وعندما تفتقد علاقة الفرد بالنظام السياسي لا يجد الفرد لديه معلومات كافية فإن ثقافته السياسية تصبح ثقافة محدودة .[29]

- **البعد الوجداني**: يتعلق هذا البعد بالقيم التي تؤثر على استقرار النظام السياسي، حيث يهتم بغرس وتنمية القيم المرغوبة اجتماعيا وسياسيا بطريقة تراكمية في نفوس أفراد المجتمع للترابط علاقتهم الاجتماعية ومن ثم

السياسية ومن الصعب تغييرها داخل المجتمع، وعلى هذا تختلف القيم من مجتمع لأخرا وساعد هذا البعد على تفسير شعور الأفراد بالولاء، والانتماء، والمواطنة،والعدل، والمساواة، والديمقراطية، والتضحية[30]

- **البعد المهاري**: وهو نشاط خاص بالمواطنين العاديين والقادة السياسيين على السواء في مجال السياسة، حيث يشارك الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل واع باعتبارها من حقوق المواطنة، وتوجد قنوات ومستويات للمشاركة تبدأ بالاهتمام ومتابعة ومناقشة القضايا السياسية والتصويت والاشتراك في الانتخابات، بالإضافة إلى حضور الاجتماعات السياسية، وعلى النقيض من ذلك يوجد العزوف السياسي كاللامبالاة التي تؤدي إلى فقدان الفرد للدافعية، ويمكن أن تقتصر على مجرد المعرفة والوقوف على أهم المسائل والقضايا.[31]

ثالثا: المعوقات التي تحول دون تفعيل ثقافة سياسة مساهمة وآليات إشراك المجتمع المدني في تكريسها:

1- المعوقات التي تحول دون تفعيل ثقافة سياسة مساهمة في الجزائر:

نمط الثقافة السياسية السائد:

إن القيم والاتجاهات القيمية التقليدية في المائدة اليوم في المجتمع العربي حسب بعض الدراسات، وتشكل العائلة أهم مصدر لها، وهناك اتجاهات قيمية أخرى يشكل الدين مصدرا لها، ومن بين هذه القيم: النزوع نحو التشديد على قيم الولاء للجماعات التقليدية الضيقة كالقبيلة أكثر مما على قيم الاستقلال الفردي والولاء للوطن والمجتمع، والميل نحو الخضوع والاتكالية على حساب الحرية والاعتماد على الذات، واستخدام الإكراه والعقاب أكثر من الحوار

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

والإقناع، وهو ما جعل بعض الباحثين يعتبر أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العربي تفتقد كثير من السمات المميزة للديمقراطية، كونها كرست قيم الطاعة والولاء والنزوع نحو الانطواء على الذات والأسرة وتعزيز قيم الأنانية والفردية والعصبية، والاعتماد على الجماعة دون الابتكار والتميز والمبادرة السياسية، وفي تحليله للثقافة السياسية في المجتمع العربي، يرى كمال المنوفي أن هذه الثقافة ليست ديمقراطية، بل ثقافة رعوية تكرس التسلط السياسي لأنها تفتقر لعدة عناصر ذات صلة بمسألة الديمقراطية: الشعور بالاقتدار السيامي، الاستعداد للمشاركة السياسية، التسامح الفكري، روح المبادرة،والثقة السياسية.

في العقد الأخير، وبتأثير ارتفاع المستوى التعليمي وتطور وسائط الإعلام، انتشرت في المجتمع العربي مفاهيم وقيم ومعتقدات سياسية غربية تركز على الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، مما جعل الثقافة السائدة اليوم في المجتمع العربي غير متجانسة ومتنوعة، تحتوي على قيم ومعتقدات من روافد وثقافات مختلفة، وهو ما ينطبق كذلك على الثقافة السياسية العربية اليوم التي أصبحت ثقافة هجينة ومتنوعة، تتضمن قيم

ومعتقدات وتوجهات سياسية غير ديمقراطية (أغليا من الثقافة العربية التقليدية) وأخرى ديمقراطية (أغلبها من الثقافة الغربية)، قائمة أساسا على الصراع بين: انصهار الفرد في الجماعة وحرية الفرد واستقلاله، بين التطرف والاعتدال، بين التزمت والتسامح، بين الأحادية السياسية والتعددية السياسية،بين التراث والحداثة، ولكن تبقى الغلبة للتوجهات القيمية غير الديمقراطية التي تسود لدى النخبة والجماهير في أغلب البلدان العربية ، وقد

تضعف نسبها هذه التوجهات غير الديمقراطية، وبالمقابل تنتعش التوجهات الديمقراطية – كما فيبلدان عربية مثل لبنان والأردن وتونس والجزائر التي تأثرت إلى حد ما بموجة التحول الديمقراطي العالمية الأخيرة، فأدخلت بعض الإصلاحات الليبرالية في أنظمتها السياسية (انتخابات برلمانية، تعددية حزبية، التشجيع على تكوين مؤسسات المجتمع المدني وتقليص الرقابة على الصحافة...إلخ).[32]

ان الحديث عن الثقافة السياسية المجتمع ما يشير إلى السمات التي تميزه، من قيم ومعايير ومعتقدات تتعلق بالحياة السياسية، ومظاهر السلطة، وبالنظام السياسي، والتي تفرزها الأوضاع الجغرافية، والظروف التاريخية، والمعتقدات الدينية، وأنماط التنشئة، بالإضافة إلى آليات عمل الحكومة وأفعالها. ونظرة الأفراد إلى السلطة والتزاماتهم نحوها[33].

إن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر تتصف بمجموعة من السمات العامة لا تختلف كثيرا عما سبق ذكره من سمات الثقافة السياسية العربية، تذكر منها:

كان لإخفاقات الدولة الوطنية المتكررة أثره في زيادة عدم ثقة الأفراد وشكهم السياسي بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول القضايا المجتمعية.

تشبع الثقافة السياسية عند الأفراد بالمعتقدات الدينية والغيبيات واختلاط المقدس فيها بالسياسي قناعة الأفراد بقدسية الولاءات الأولية الضيقة (العرش والمنطقة) وأولوية ذلك على الولاء للمجتمع والدولة، وضرورة توافق جميع سلوكاتهم السياسية مع العرف، اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسية متوحدة في شخص الحاكم وليست مودعة في مؤسسات، وأن السلطة تمثل الآخر

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

كون الشعب الجزائري عرف لفترة طويلة الحكم المطلق الذي شكل موروثه السياسي.[34]

عزوف الأفراد من العمل السياسي والفعل الجمعوي وإحجامهم عن الانتساب إلى الجمعيات والانخراط في الأحزاب والمشاركة في الحياة السياسية عبر قنواتها المختلفة إلا إذا اقتضت مصلحة طرفية ذلك، أو اقترن بولاءات ضيقة لاعتقادهم أن العمل السياسي لا جدوى منه وأن نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع .[35]

من خلال هذه السمات يمكن تصنيف الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري على أنها مزيج من الثقافة الهامشية وثقافة الخضوع، أو الثقافة الرعوية والثقافة الخاضعة، بينما تعتبر ثقافة المشاركة قليلة جدا إن لم نقل غائبة[36] ، من منطلق انحصار قناعاتها على المجتمع المحلي، ومؤشرات ذلك غياب روح المبادرة لدى الأفراد معتبرين أن الدولة مسؤولة عنهم، وعدم امتلاك الأفراد لحد أدنى من القدرة أو الرغبة في إصدار الأحكام، وفي هذا السياق يعوض السحر الاستراتيجيات الدعائية الانتخابية، وتعوض علاقات الوجه للوجه البرامج السياسية، وتعوض الدعوات والبركات الخطاب الحزبي المقنع، ويعوض النسب والانتماء القبلي الكفاءة، ويعوض المال قدم النضال.[37]

2-مجتمع مدني مختزل وغير فاعل:

لقد منحت بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في بداية التسعينيات على الجمعيات والمجتمعات المدنية الحالة الجزائرية وضعا إيجابيا متميزا وهي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين

الجمعيات خاصة، واصفة هذه القوانين بالمتسامحة اعتمادا على المادة السابعة من قانون الجمعيات، التي تتحدث عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظريا إلا التصريح لدى السلطات المختصة. ومع ذلك، القراءة الجيدة للقانون 90-31، المؤرخ في 04ديسمبر 1990، خاصة المواد 7, 8, 17، 18, 37, 353، والممارسات الفعلية المرتبطة به، قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في هذا الحكم المتفائل. حيث يعاب على هذا الإطار القانوني جملة من النقائص أبرزتها الممارسة الميدانية، وترتب عنها تقييد عملي للحركة الجمعوية بعد إعلان حالة الطوارئ سنة 1992[38]، أما القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، والذي عدل القانون 90-31 المنظم العمل الجمعيات، بعد أكثر صرامة من سابقه، وأن تعديلاته تهدف إلى تحقيق الاستقرار وتسهيل عملية نقل المجتمع المدني من نظام مخلق إلى نظام مفتوح[39]تؤكد المعطيات الرسمية أننا أمام عدد كبير جدا من الجمعيات خاصة عندما يتعلق الأمر بالجمعيات المحلية التي قاري عددها المئة ألف جمعية،[40]

ونفس الملاحظات يمكن القيام بها حول العدد الكبير للجمعيات ذات الطابع الوطني التي تجاوزت الألف جمعية منتشرة جغرافيا في كامل التراب الوطني حتى ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة لصالح المدن الكبرى وبعض جهات الوطن، وعادة ما تتميز بتعددية لشاطها، لقد تطورت هذه الجمعيات كميا بسرعة مباشرة بعد المصادقة على قانون الجمعيات رغم ما عرفه تطورها من خمول خلال النصف الثاني من التسعينيات نتيجة الأوضاع الصعبة التي عرفها الجزائر، فيلم هذه الجمعيات الناشئة بمواضيع مختلفة يأتي على رأسها القضايا المهنية، جمعيات الأحياء والاهتمامات الدينية والرياضية والمسائل الثقافية دون إهمال

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

القضايا الاجتماعية – الصحة، المعاقون، الشغل...الخ -التي تفاقمت في السنوات الأخيرة.[41]

إن المجتمع المدني في الجزائر قد اختزل في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان، دون الحزب السياسي، والذي تأثرت مؤسساته بتداعيات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر بدءا من السنوات الأولى للتسعينيات، كما أنها لا زالت تشكو الكثير من العوائق المختلفة: نهدف التأطير: قلة الإمكانيات المادية (الاستفادة من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي، والجمعيات لا تملك الحرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج وليس لها مقرات دائمة)، صعوبة تحديد الأهداف، سيطرة العمل الموسمي، وضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعيات، مما يؤثر سلبا على وضعها المادي وسير عملها. يضاف إلى ذلك أن قواعد هذه الجمعيات لم تتوسع اجتماعيا مع الوقت للتحول إلى وسيلة تجنيد للمواطنين حول القضايا التي تهم، وهو ما تؤكده بعض المعطيات الإحصائية والملاحظات الميدانية المتعلقة بالحالة الجزائرية وهي تتحدث عن نسبة انخراط عامة لا تتجاوز 5%، مقابل 44% في فرنسا، و2% بالنسبة للجمعيات المهتمة بعالم الريف على سبيل المثال سنة 2002[42]، وبغض النظر عن الأهمية الكمية للظاهرة الجمعوية وتنوع اهتماماتها في الجزائر، فإنها تعرف مستوى هيكلة غير ناضجة وغير مكتملة. إن الحركة الجمعوية وبعد تجربة أكثر من عقدين ونصف، لابد لها أن تتوجه نحو نوع من النضج والمأسسة لتخطي مرحلة الطفولة التي عاشتها حتى الآن، في المقابل، فإن خصائص الجمعيات ونوعية تأطيرها وكذا التصورات السائدة لدي قياداتها تسمح

بالقول إننا أمام وضعية جمعوية في حالة سبات وخمول لدرجة أن موت الجمعيات المبكر وفقدانها لمنخرطيها قد يتحول إلى قاعدة عامة وحالة معدية. هذا الواقع فرض على العديد من الجمعيات، محاولة التكتل على شكل شبكات وفيدراليات حسب نوعية اهتماماتها طمعا في الزيادة في فعاليتها وقوة ضغطها، لكن دون أن يعني ذلك أننا أمام قوة تشبيك فعلي للحركة الجمعوية الجزائرية التي لازالت تعاني من نقائص حالة العمل المنفرد، وقصر عمر الجمعيات.[43]

3- أليات مشاركة المجتمع المدني في تكريس ثقافة سياسة مساهمة:

تستطيع تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستويين المحلي والوطني باستعمال العديد من الآليات التي تتبع لها إمكانية التأثير في مراقبة الانتخابات، المشاركة في التشريع، واتخاذ القرار وضمان الشفافية في صنع، وتنفيذ السياسات العامة، وممارسة دور هام في عمليتي الرقابة والتقويم[44].

1- المشاركة في مراقبة الانتخابات:

في الأنظمة الديمقراطية الفعلية، وإن كان المجتمع المدني ينشط بشكل دائم وفي مختلف الأوقات، إلا أن نشاطه يعرف أيضا نوعا من الكثافة أثناء الاستحقاقات الانتخابية، ليمارس وظائفه المختلفة[45]. يعتبر المجتمع المدني عنصرا ميما، وعاملا أساسيا لضمان نزاهة العملية الانتخابية وإضفاء المصداقية على نتائجها من خلال ممارسته لوظيفته باعتباره مراقبا، وتقر بعض الدساتير في الدول الديمقراطية بهذه الوظيفة التنظيمات المجتمع المدني ويمارس المجتمع المدني الرقابة على كل مراحل العملية الانتخابية،ابتداء من مراجعة القوائم الانتخابية إلى الترشح إلى الحملة الانتخابية فعملية الفرز وإعلان النتائج. وتتم

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

هذه العملية بشكل حيادي وموضوعي حيث تنشر تلك التنظيمات تقارير حول مدى تطابق كل مراحل العملية الانتخابية مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، وتنبه إلى التجاوزات الحاصلة على مستواها،أو تدني على نزاهتها وشفافيتها، كما يراقب المجتمع المدني أدوار بعض الأطراف في العملية الانتخابية كدور وسائل الإعلام العمومية ومدى حيادها واحترافيتها في تغطية مختلف مراحل وحيثيات العملية الانتخابية.[46]

يبدأ دور هذه التنظيمات من عملية اختيار المسؤولين من خلال مشاركتها في لجان مراقبة الانتخابات مما يجعلها شريكا للسلطة في ضمان نزاهة الانتخابات وما ينتج عنها من مجالس تتولى تسير الشأن المحلي والوطني، من أهم الآليات التي تمكن المجتمع المدني من ضمان الشفافية وممارسة دورة الرقابي.إعطاء دور هام لينة التنظيمات في اللجان الخاصة بمراقبة الانتخابات التي تفضي إلى انتخاب أعضاء المجالس المحلية والتشريعية.

أثمرت الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر دسترة عضوية تنظيمات المجتمع المدني في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، حيث تنص المادة 194 من التعديل الدستوري 2016 على أن: " تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب، وتتكون بشكل متساو من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء ويعينهم رئيس الجمهورية، وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني، يعينها رئيس الجمهورية[47]

ما يمكن استخلاصه أن دستور 1996 وتعديلاته تعكس اعتقاد المشرع الجزائري بوجوب ازدهار الحركة الجمعوية كون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، لكن تبلى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والمواقع اللذان لا يساعدان على تشكيل مجتمع مدني مستقل وفاعل نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به، حيث يترك الدستور للقانون، في أكثر من حالة، أمر تحديد شروط ممارسة هذه الحقوق، لبرز الفوارق النوعية بين ما يمنحه الدستور وبين ما تحدده القوانين في هذه الحالة وغيرها من الحالات الأخرى. هذا الواقع الملحوظ في أكثر من دراسة عربية والتي لخصها تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، وهو يتكلم عن الكثير من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية نظرية والتي كثيرا ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة. هكذا، يضيف التقرير في خلاصته، أن الدساتير العربية تحيل إلى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات، غير أن التشريع العادي غالبا ما يجنح إلى تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا تحت ستار تنظيمه وبهذا يفقد النص الدستوري، رغم قصوره أحيانا، كثيرا من جدواه التحول إلى مجرد واجهة دستورية تفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي على الرغم من كونها لافتة فارغة من أي مضمون حقيقي[48]

2-**مشاركة المجتمع المدني في التشريع**: لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام والمحلي، إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة وإبداء رأيه وطرح انشغالاته على المؤسسة التشريعية حتى تكون النصوص القانونية معبرة عن آرائه وحاملة للحلول المناسبة لانشغالاته وطموحاته وحتى آليات وطرق مشاركته وممارسته في ضمان الشفافية والرقابة

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

على المستويين المحلي والوطني وبالعودة إلى الدستور الجزائري والقوانين الداخلية لغرفتي البرلمان والقانون المنظم لعملهما قبل التعديل الدستوري لسنة 2016، تلاحظ أنها لا تحتوي على أي مادة تتبع لمنظمات المجتمع المدني إمكانية المشاركة في أعمال البرلمان من خلال طرح انشغالاتها لتجسيدها في مشاريع قوانين أو المساهمة في مراقبة ومساءلة الحكومة بأي شكل من الأشكال.

ورغم انعدام الإطار القانوني الملزم والمؤطر لعملية إشراك فعاليات المجتمع المدني إلا أن المؤسسة التشريعية في الجزائر استغلت صلاحياتها للاستعانة ببعض الجمعيات والاستفادة من خبراها وممارستها الميدانية متخذة في ذلك عدة طرق أهمها:

أولا: إن الدواب في غرفتي البرلمان يمكنهم الاستعانة بممثلي منظمات المجتمع المدني باعتبارهم خبراء يستشير ولهم في القضايا التي تدخل في صلب اهتماماتهم، وإن التجربة الميدانية للجمعيات يمكن أن تفيد اللجان الدائمة في أداء مهامها[49].

حيث أن مشروع قانون الصحة ذكرت في ديباجته استشارة الجمعيات الوطنية التمثيلية في قطاع الصحة (مهني الصحة ومرفقي المؤسسات الصحية والشركاء الاجتماعيين ما يقارب 25 من جمعيات المرضى ونقابات وجمعيات علمية).

ثانيا: مساهمة بعض الجمعيات في العمل التشريعي من خلال المشاركة في الندوات والملتقيات والأيام البرلمانية التي ينظمها البرلمان بغرفتيه للتحسيس بأهمية الملفات والنصوص المطروحة للنقاش والتشريع، ولإثراء بعض المواضيع

المتعلقة بالنصوص القانونية المرتبطة بمجال اختصاصها، هذه الأليات تبقى ذات تأثير محدود رغم أهميتها كمجال عام للنقاش ولقاء للتعارف بين مختلف الفعاليات أعضاء في البرلمان بغرفتيه كانوا من نشطاء النقابات ومختلف الجمعيات، يتبنون انشغالاتها[50]

أن هذه الآليات تعتبر محدودة جدا رغم أهميتها، ولا تلبي مطالب تنظيمات المجتمع المدني، ولا تساعد كثيرا على التأثير الايجابي في نوعية النص القانوني وبالقدر المطلوب.

أن كل علاقة بين الطرفين، البرلمان والمجتمع المدني، لا يمكن أن ينتظر منها نتائج ايجابية دون توسيع صلاحيات البرلمان نفسه لكي يقوم بدوره كسلطة تشريعية ورقابية مستقلة ويستعمل ما يتوفر لديه من صلاحيات ينص عليها الدستور في المرحلة الأولى، قبل التفكير لاحقا في توسيع صلاحياته الدستورية صراحة. كما لا يمكن تصور أن تكون العلاقة بين الطرفين مفيدة للعمل التشريعي في الجزائر والمصالح المواطن دون تقوية قدرات مؤسسات المجتمع المدني نفسها، لتتحول فعلا إلى قوة اقتراح وتجنيد شعبي ممثل بأهداف واضحة من خلال تحسين الإطار القانوني الذي تشتغل منه ودعمها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية تعملها.

أن تمتين العلاقات بين المجتمع المدني والبرلمان في الجزائر يمر عبر. إدراج مادة أكثر داخل القانون الداخلي للبرلمان يحدد العلاقات بين الطرفين ويسمح بإشراك مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالموضوع المطروح للنقاش داخل هياكل البرلمان وإبداء الرأي، خاصة داخل لجان البرلمان المتخصصة، بما يضمن احترام مهام وصلاحيات وأدوار كل مؤسسة.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

مؤسسة العلاقة بين طرفي المعادلة, البرلمان والمجتمع المدني، وجعلها أكثر ديمومة واستمرارية وشفافية.

تنويع ودعم الإعلام البريطاني في الجاد المواطن والمجتمع المدني كأرضية لا غنى عنها لمشاركتهما في تحسين الأداء البرلماني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تطوير ثقافة الاستماع والقبول بالآخر بين مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين

المجتمع المدني والرقابة على السياسة العامة : لا يمكن الحديث عن مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام والمحلي، إذا لم يكن له دور في رسم السياسات العامة والرقابة على تنفيذها وتقييميا. تعرف السياسات العامة على انها عملية التخصيص السلطوي للقيم على صعيد المجتمع، باعتبار أن أية سياسة عامة تنطوي على عملية تخسيس للموارد المادية والمعنوية[51]، ونظر الغياب أو ضعف المشاركة الشعبية بفعل غياب أو ضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي بما ينطوي عليه ذلك من مظاهر مثل هامشية دور المؤسسة التشريعية، ووجود قيود على حرية الرأي والتعبير، وضعف استقلالية تنظيمات المجتمع المدني في معظم الحالات[52]، وضعف توفر الحركة الجمعوية على خبرات وكفاءات ذات تكوين قانوني وإداري يمكن من تقديم العرائض وملتمسات التشريع، وتحديد الاحتياجات وتجميعها وترتيب الأولويات وإدارة التفاوض أي ممارسة أية الاقتراح لا الاعتراض والاشتراك، لا الاحتجاج .[53]

يمكن التنظيمات المجتمع المدني المساهمة في السياسيات العامة من خلال ثلاثة مداخل رئيسية هي:

أولا: محاولة إحداث تغيير في البنية القانونية المتحكمة في مجموع الحقوق خاصية الفئات المهمشة

ثانيا: يكون على المستوى الشعبي من خلال ترسيخ ثقافة المواطنة.

ثالثا: إرساء ثقافة سياسية مساهمة تجعل من القرد مواطنا فعالا في مجتمعه ومنظماته وواعيا بحقوقه وواجباته وملما بالأفكار والقضايا المتعلقة بالنسق السياسي.[54]

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

خاتمة:

إن المؤسسات والتنظيمات تكتسي أهمية قصوى في المجتمع المعاصر، وشرط أساسي للتقدم، إن التنوع والتعدد في أهداف، وغايات المجتمع المدني يجعل منه الإطار المرجعي وإحدى الأليات الأساسية والقنوات الرئيسية لتبادل الآراء بين مختلف تيارات المجتمع وأطيافه ومصدر التوافق بينها لنبذ التعصب والتطرف والانقسام، وتخلص خداما إلى أن قوى ومؤسسات المجتمع المدني تؤثر بلا شك في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة، على أن تقال في سعيها لإرساء ثقافة سياسية مشاركة وقيم المواطنة النشطة والتغيير الاجتماعي ملتزمة بالوسائل والأساليب السلمية في ممارسة نشاطها، بدءا بالتعبير عن الرأي، مرورا بالمطالبة بالتغيير، وانتهاء بالاشتراك الفعلي في عملية التغيير، وهو ما يتطلب في الوقت لقمة التعايش السلمي واحترام القانون والنظام القائم، بما يعني ضرورة قبول مؤسسات المجتمع المدني الساعية لعملية التغيير في المجتمع القواعد القانونية والدستورية والنظام السائد، ولمبدأ العمل في إطاره ومحاولة تغييرة سلميا دون استعمال العنف، وهذا يرتبط بدرجة النضج في المجتمع المدني من جهة، ومدى احترام الدولة لحقوق الإنسان وفسح المجال للممارسة الديمقراطية، وتوفر القنوات الشرعية لقوى المجتمع المدني لتوصيل مطالبها، والتعبير عن تصوراتها المستطيع أن تعمق وتجذر شرعيها في المجتمع.

7. الهوامش:

[1]عبد السلام نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، في مجلة عالم الفكر العدد 1المجلد 10 ، يوليو سبتمبر 2011، ص 7.

[2]عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، بيروت،2004،ص 42.

[3]حامد خالد، المجتمع المدني والسلطة والشرعية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2017 ،ص10

[4]ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر ربيع وهبة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة ، ص70-71.

[5]الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء ، تريف المدينة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 27.

[6]نام كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربيمركز الإمارات للدراسات والبيوت الاستراتيجية، 2010، من 13.

[7]تامر كامل محمد، مرجع سابق،ص 13

[8]نفس المرجع، ص 13.

[9]أحمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2008،ص32

[10]نفس المرجع، ص 34

[11]أحمد شكر الصبيحي،مرجع سابق ،ص37.

[12]علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة2007، ص67..

[13]عبد الغفار شكر، محمد مورو، مرجع سابق، ص68.

[14]عباس منال العمل التطوعي بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية 2013 ،ص81.

[15]عبد الغفار شكر، محمد مورو، مرجع سابق، ص62-63.

[16]نفس المرجع، ص64

[17]عبد الغفار شكر، محمد مورو، مرجع سابق، ص 67.

[18]ثامر كامل محمد ،مرجع سابق،ص88.

[19]حسن علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع والتهم بيروت،2009،ص15-16.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

[20] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي تر محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 213.

[21] د رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للنشر، عمان، 2000 ص 156 157.

[22] كمال المنوفي، مفهوم العمالة السياسية دراسة نظرية تأصيلية ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، القاهرة، اكتوبر 2008، ص 75

[23] سعد حسين الشهاب الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989 – 2013، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2 ،2010، ص945.

[24] رعد حافظ سالم ،التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، مرجع سابق، ص 150

[25] رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، زمزم ناشرون وموزعون، 2012. ص 76-75

[26] نفس المرجع، ص78-80.

[27] رعد حافطسالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي ،ص 163.

[28] نفس المرجع، ص164

[29] طارق عبد الرؤوف عامر،إيهاب عيسى المصري، مؤسسات التربية والتنشئة السياسية ،مؤسسة طيبة النشر والتوزيع، القاهرة، 2013 ،ص 112.

[30] نفس المرجع، من 112-113 .

[31] طارق عبد الرؤوف عامر،إيهاب عيسى المصري، ص 113

[32] محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين " دراسة ميدانية"، معهد أبو لغد للدراسات الدولية سبتمبر 2013، ص 22-27.

[33] أحمد شاطريش، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات * دراسة ميدانية في جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2011،ص133

[34] محمد خداوي، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014،ص521.

[35] محمد خداوي، مرجع سابق، من 524.

[36]منصور مرقومة، القبيلة و السلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة أنثروبولوجية ابن النديم للنشر والتوزيع الجزائر، 2015، ص61-65.

[37]محمد خداوي، مرجع سابق، من 525.

[38]عبد الناصر جابي ،العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة الوسيط، وزراة العلاقات مع البرلمان، العدد 06، السداسي الثاني، 2006، ص60.

[39]ليندة لطاد بن محرز، المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية، دار الكتاب الحديث الجزائر، 2016، ص 221.

[40]ليندة لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص 226.

[41]عبد الناصر جابي، مرجع سابق،ص 65

[42]نفس المرجع، ص 72

[43]عبد الناصر جابي، مرجع سابق، من 73.

[44]الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب في مجلة دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011، العدد 17 جوان 2017، ص 247.

[45]منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر في مجلةدفاتر السياسية القانون ،أفريل 2011،ص418.

[46]نفس المرجع، ص419.

[47]الأمين سويقات ، مرجع سابق، من 247

[48]أنظر موقع الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، عبد الناصر جابي تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، ص 7.6

[49]الأمين سويقات ، مرجع سابق، ص248.

[50]نفس المرجع، ص248.

[51]حسين ابراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2015 ، ص 294.

[52]نفس المرجع، ص301.

[53]نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسية العامة: دراسة حالة الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة جامعة الحاج لخضر2009-2010، ص 113.

[54]نادية بونوة، مرجع سابق، ص 112.

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

قائمة المراجع:

1. عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2004.
2. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تر: ربيع هبة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.
3. الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدينة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
4. ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، م1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2010.
5. أحمد شكر العبيدي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003
6. تاء علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 2007.
7. عباس مثال، العمل التطوعي بين الواقع والمأمول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2013.
8. حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

9. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي: تر محمد عربب صاصيلا، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009

10. رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي دار وائل للنشر، عمان، 2000

11- كمال المتوفي، مفهوم الثقافة السياسية: دراسة نظرية تأصيلية المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية : القاهرة، 2008.

12 – رعد حافظ سالم، مبادئ الثقافة السياسية، زمزم ناشرون وموزعون، 2012.

13- طارق عبد الرؤوف عامر إيهاب عيسي المصري، مؤسسات التربية والتنشئة السياسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.

14- محمود ميعاري، الثقافة السياسية في فلسطين " دراسة ميدانية"، معبد أبو لغد للدراسات الدولية، سبتمبر 2013،

15 – منصور مرقومة، القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي: مقاربة انثروبولوجية، ابن النديم للنشر والتوزيع الجزائر، 2015.

16- ليندة لطاد بن محرز المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة والتحولات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2016.

17- حمدين ابراهيم توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

18 – عبد السلام نوبر، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، مجلة عالم الشكر، العدد 1، المجلد 10، يوليو-سبتمبر، 2011

ISSN: 2170-1598
EISSN : 2600-6588

19- سعد حسين الشباب، الثقافة السياسية والانتخابات في الأردن 1989-2013، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد 2،2016.

20- منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الإنتخابية في الجزائر، في مجلة دفاتر السياسة والقانون، أفريل 2011

21- عبد التأمير جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: المواقع والأفاق، مجلة الوسيط، وزارة العلاقات مع البرلمان، العدد 06،السداسي الثاني، 2006.

22- الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: وراسية حالي الجزائر والمغرب، في مجلة دفاتر السياسة والقانون، أفريل2011، العدد 17، جوان 2017

23- أحمد شاطرياش، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات "دراسة ميدانية في جامعة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011

24- محمد خداوي، القبلية، الأحزاب والانتخابات في ظل التعددية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014

25- نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صلع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر 1909-2009، رسالة ماجستير, فرع سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر،2010.